



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الاولى العدد (3)

يوليو 2010 July

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (يوليو 2010)

Central Bank of Sudan

Public Information Note (July 2010)

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي اساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وهي تعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الإقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

1- الإقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

بالرغم من تحسن الاداء الإقتصادى العالمى خلال النصف الاول من هذا العام الا ان التوقعات تشير الى امكانية ظهور ازمة الغذاء مجدداً ، وذلك بسبب تغير المناخ (ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الحرائق فى روسيا والفيضانات فى الباكستان والصين والعديد من الدول الاسيوية) وبالتالي يتوقع تراجع الانتاج العالمى للقمح حسب تقديرات منظمة الاغذية والزراعة العالمية - الفاو (FAO)، فقد فرضت روسيا حظر على صادر القمح ، وبالتالي تشير التوقعات الى امكانية ظهور موجة غلاء عالمية ، يؤثر فيها عامل المضاربة والوقود الحيوى ، ولمواجهة هذه المعضلة لجأت العديد من الدول الى بناء مخزون استراتيجى من القمح والحبوب الرئيسية الاخرى . وفى مصر اقرت الدولة بان لا تكون هناك اى زيادة فى اسعار القمح مهما ارتفعت الاسعار العالمية عبر حزمة من السياسات تشمل شراء قمح من فرنسا لتغطية الفجوة المقدرة باكثر من 6 مليون طن فى العام الحالى . يشار الى ان اسعار القمح العالمية ارتفعت بمعدل 40% هذا العام وتشير التوقعات الى امكانية ارتفاعها الى اكثر من ذلك بنهاية العام . ازمة الغذاء هذه تتيح فرص وتخلق تحديات كبيرة للانتاج الزراعى فى الدول النامية وفى السودان على وجه الخصوص . عليه لا بد من بناء مخزون استراتيجى من الغذاء والعمل على تشجيع الاستثمار فى الزراعة وتوفير التمويل ومدخلات الانتاج للنهوض بقطاع الزراعة ومواجهة التحديات المقبلة والاستفادة من الفرص .

فيما يتعلق باقتصاديات الدول الامريكية والاوربية ما زال نمو اقتصاد الولايات المتحدة يواجه عدة تحديات فقد تم الغاء 131 الف وظيفة خلال شهر يوليو الحالى وارتفع معدل البطالة الى 9.6% . الا ان كثير من التوقعات تشير الى امكانية

تحسن الاقتصاد الأمريكي بعد ان حقق الربع الاول معدل نمو بلغ 2.4% ويتوقع ان يصل معدل النمو بنهاية العام الى 3.5% .

حصلت اليونان على 110 مليار دولار من صندوق النقد الدولي عبارة عن حزمة انقاذ لمشكلة المدويونية الداخلية الناتجة عن الازمة المالية والتي بلغت 300 مليار يورو (396 مليار دولار) حيث بلغ عجز الموازنة العامة 13.6% من الناتج المحلي الاجمالي فى العام 2009م . ارتفع اليورو الى اعلى من 1.3 دولار وتشير التوقعات الى امكانية انخفاض اليورو مرة اخرى اذا لم تعالج مشكلة الدين العام فى الاقتصاد فى منطقة اليورو وبالتالى لابد من التحذير من الخسائر المترتبة على اتخاذ اليورو كأحد مكونات سلة احتياطيات الدول النامية، وكذلك لابد من التحذير من بعض الاصول المالية السامة فى البنوك التجارية الاوروبية وضرورة تقييد مشاغل ومخاطر الحسابات الخارجية لمصارفنا الوطنية فى المصارف الاوروبية. ووصل سعر صرف الدولار الى 85 ين وهو ادنى مستوى يحققه الدولار مقابل الين منذ عامين، وهذا لا يدل على قوة الين بقدر ما هو انخفاض فى الدولار فى مستوى التعادلات الرئيسية امام اليورو والاسترلينى، ولذلك لا يمكن القول بان هناك ارتفاع حقيقى فى عملة اليورو فى الوقت الراهن بالرغم من مؤشرات ارتفاع اليورو مؤخراً بل هناك انخفاض حقيقى لقيمة الدولار .

اعلنت الصين تخطيطها اليابان كثنانى اكبر اقتصاد فى العالم وهذا يؤكد ان الاقتصاد الصينى يمكن ان يقود عملية التعافى من الازمة المالية العالمية بالاضافة الى امكانية تخطيطه لاقتصاد الولايات المتحدة فى خلال عقد من الزمان ليصبح اكبر اقتصاد فى العالم ، لكن فى هذا العام اطلت مشكلة الفيضانات والانهيارات الارضية والتي قللت من تقديرات الاقتصاديين فى تحقيق الصين لمعدل نمو اقتصادى عالى ، ايضا ادت عملية التحول الى نظام سعر صرف مرن الى رفع قيمة اليوان وانخفاض الصادرات الصينية تدريجياً مما قلل معدل نمو احتياطيات النقد الاجنبى، لكن فى المقابل يمكن ان تعمل الية تحديد سعر الصرف الجديدة على تخفيض التضخم وتحقيق الاستقرار النقدى فى الصين .

وبالنظر لمعدلات التضخم لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى يوليو 2010م: السعودية (5.5%)، الصين (3.3%) ، الامارات العربية (1.3%)، كوريا (2.6%)، اليابان (-0.6%)، مصر (10.7%) ، الهند (10%)، عليه هناك استقرار نسبى فى معدلات التضخم لدى شركاء التجارة الخارجية لكن هناك تغييرات كبيرة فى اسعار عملات

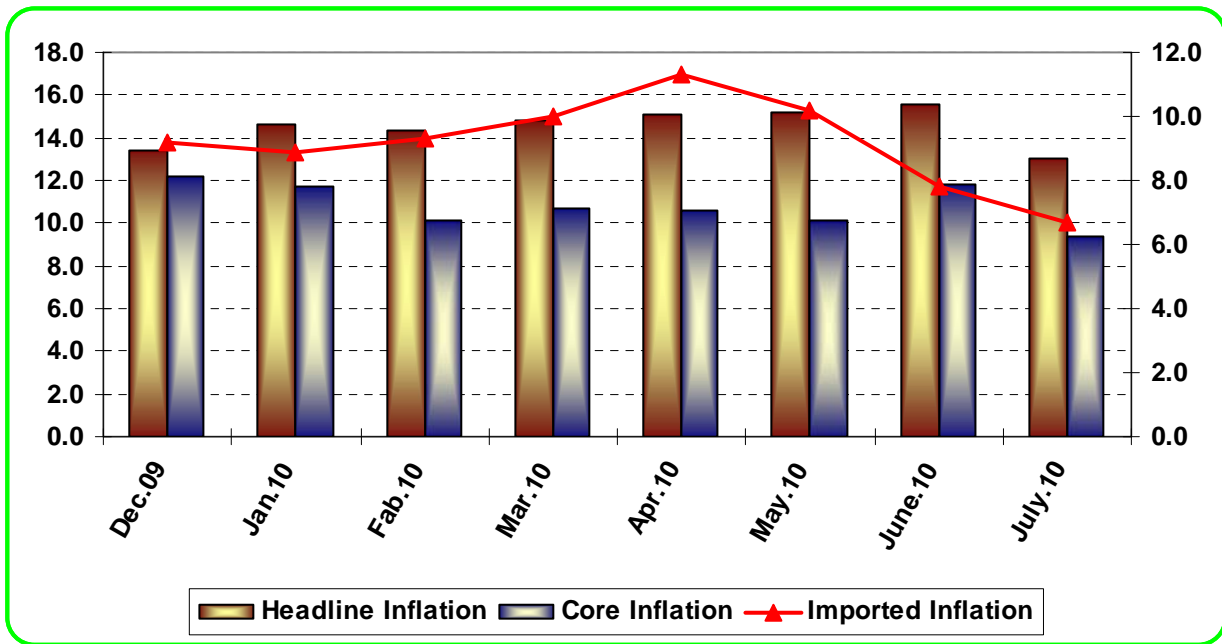
شركاء التجارة وبالتحديد فى الصين واليابان والتي ارتفعت بوتيرة اعلى نسبياً مما يجعل اسعار السلع المستوردة اعلى نسبياً . ويتوقع ان تنعكس معدلات التضخم الخارجية وتغييرات سعر الصرف فى رفع التضخم المستورد .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى السودان:

(1) التضخم:

انخفض التضخم الكلى (Headline Inflation) من 15.6% فى شهر يونيو الى 13.0 % شهر يوليو وانخفض كل من التضخم المستورد (Imported Inflation) من 11.8% فى شهر يونيو الى 9.4 % فى شهر يوليو ، والتضخم الاساسي (Core Inflation) من 7.8 % فى شهر يونيو الى 6.7 % فى شهر يوليو . ويعتبر ذلك نجاح للسياسة التقشفية التي بدأ يتبعها البنك المركزي والمتمثلة فى تحجيم النمو النقدي عن طريق سحب البنك المركزي لودائعه طرف البنوك التجارية ، ورفع الاحتياطي النقدي القانوني الى 11% .

الشكل (1) معدلات التضخم الكلى، المستورد والاساسى من ديسمبر 2009م الى يوليو 2010م :



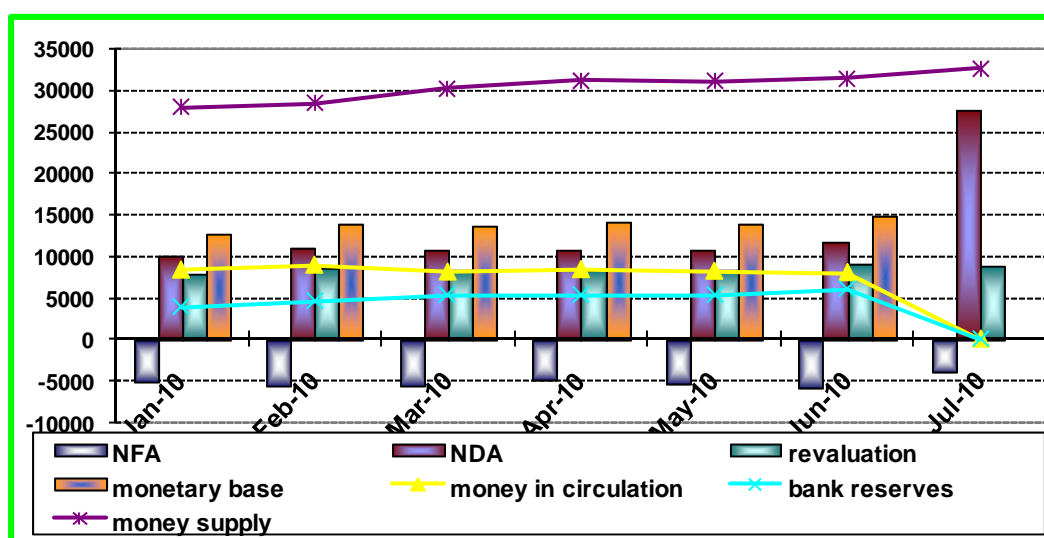
بما أن معظم واردات السودان من اليات ثقيلة و سلع زراعية وغيرها من العالم الخارجي مما تزيد من عجز القطاع الخارجي وتؤدي الى انخفاض سعر العملة الوطنية وارتفاع التضخم عليه لابد من وضع سياسات ترشد الاستيراد وتعمل على توطين الصناعة وتقوية البنيات التحتية من اجل النهوض بالقطاعات الانتاجية الحقيقية (الزراعة والصناعة)، أيضاً لابد من تحجيم المضاربة فى سوق النقد الاجنبى وتوجيه موارد النقد الاجنبى للاستخدامات الفعلية ، فقد نجح البنك المركزى

باجراءاته المتعلقة بتسليم النقد الاجنبي فى المطار فى الحد من المضاربة بشكل كبير مما ساعد فى تقليل الطلب على النقد الاجنبي وهو السبب الجوهرى لارتفاع سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

(2) عرض النقود:

بلغ عرض النقود بنهاية يوليو 32538.2 مليون جنيه مقارنة بـ 32204 مليون جنيه فى يوليو بمعدل نمو تراكمى 14.9 % من النسبة المستهدفة فى معدل النمو الاسمي لعرض النقود 28.1% (بنهاية ديسمبر 2010م) (زيادة عن الموقف المستهدف بنسبة 2.6%، وزيادة عن الموقف بنهاية يونيو بنسبة 1.6%). ولتحجيم تنامى الكلفة النقدية جاءت سياسات البنك المركزى السارية حالياً لتخدم اهداف الاستقرار الاقتصادى وتحد من التضخم وتحقق استقرار سعر الصرف .

الشكل (2) تفاصيل العوامل المؤثرة فى عرض النقود يناير 2010م - يوليو 2010م



جدول رقم (1) تفاصيل العوامل المؤثرة فى عرض النقود: يناير 2010 الى يوليو 2010م

	NFA	NDA	revaluation	monetary base	money in circulation	bank reserves	multiplier	money supply	cumulative growth
Jan-10	-5172	10065	7744	12636	8251	3886	2.21	27934	1.5
Feb-10	-5577	11017	8493	13789	8832	4620	2.05	28314	3.9
Mar-10	-5563	10740	8366	13543	8010	5127	2.22	30132	6.4
Apr-10	-4982	10643	8368	14028	8309	5264	2.22	31099	9.8
May-10	-5327	10758	8451	13881	8116	5252	2.23	31030	9.6
Jun-10	-5877	11615	9000	14738	7945	5941	2.13	31356	10.7
Jul-10	-3911	27511	8937	14707*	8043*	6182*	2.22*	32538*	14.9

*بيانات شهر يوليو تقديرية

(3) سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدي بنك السودان المركزي من 2.35 في نهاية يونيو الي 2.37 بنهاية يوليو ، بينما ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 2.89133 بنهاية شهر يونيو الي 3.088 بنهاية شهر يوليو. وتشير التوقعات الي انخفاض المضاربات في السوق الموازي نتيجة للاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتحجيم عمليات المضاربة بالدولار في السوق . والتي تمثلت في توجيهه للصرافات بتسليم المسافرين النقد الاجنبي داخل صالة المغادرة بمطار الخرطوم اعتبارا من يوم 28 /7 /2010 ، وذلك بهدف تسليم النقد الاجنبي للمستفيدين الحقيقيين والقضاء علي ظاهرة التلاعب في العملة الذي يتم في السوق الموازي .

وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط المتعلقة بعمليات النقد الاجنبي ، اصدر نائب المحافظ ورئيس بنك جنوب السودان قراراً قضي بإلغاء رخص تسعة من شركات الصرافة اعتباراً من التاسع من يوليو 2010 ، ولذلك جاءت اجراءات بنك جنوب السودان متناغمة ومنسجمة مع اجراءات البنك المركزي وحققت قدر كبير من التنسيق لتحقيق استقرار سوق النقد الاجنبي . كما قرر بنك السودان المركزي ان تكون المبالغ التي تبيعها شركات الصرافة لغرض السفر الي كل من المملكة الاردنية والجمهورية السورية وجمهورية مصر العربية في حدود 1000 دولار امريكي او ما يعادلها بالعملات الاجنبية الاخرى علي ان تظل الضوابط الاخرى المنظمة لمبيعات النقد الاجنبي بغرض السفر سارية دون تعديل ولايشمل ذلك العلاج او الاغراض الاخرى .

(4) التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

حسب موجهاات السياسة التمويلية للعام 2010 ، وجه بنك السودان المركزي البنوك التجارية بتوجيه التمويل للقطاعات الانتاجية والزمها بضرورة الرجوع اليه وذلك للحصول علي موافقة مسبقة في منح التمويل المصرفي ، وتبذل جهود مكثفة للإشراف والرقابة المصرفية للتأكد التام من التزام البنوك بتوجيهات البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي والتأكد من توفير التمويل للقطاعات الانتاجية لضمان تسريع النمو الاقتصادي في البلاد .

يتضح من الجدول ادناه الارتفاع النسبي للتمويل المصرفي لكافة القطاعات الانتاجية في شهر يونيو والتي تمثلت في زيادة تدفق التمويل لكل القطاعات بالعمليتين المحلية والاحنبية حيث حاز تمويل الواردات والتجارة المحلية على اعلى

نسبة تغير حيث بلغت 14.2% و14.8% على التوالي، يليه القطاع الصناعي ب 10.5% والزراعى ب 9.6% بالمقارنة مع حجم التمويل الممنوح لشهر مايو . من حيث الصنغ بلغت نسبة مساهمة المراجعة 56.2% ، المشاركة 7.1% ، المضاربة 5.8% ، السلم 1.1% ، المقاوله 10.7% ، الاجارة 0.2% ، اخري 18.9% من اجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعمله المحليه لشهر يونيو 2010 م .

جدول (2) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات - شهر يونيو 2010 :

مليون جنيه

النسبة %	المجموع	اجنبي	محلي	القطاع
9.6	1904.4	6.8	1897.6	الزراعة
10.5	2080.9	558.8	1522.1	الصناعة
2.1	409.4	61.4	348.0	الصادر
5.6	1102.6	51.3	1051.3	النقل والتخزين
14.8	2933.1	257.9	2675.2	التجارة المحلية
14.2	2809.4	1425.4	1384.0	الوارد
43.2	8558.1	1019.2	7538.8	اخرى
100.0	19798.0	3380.8	16417.1	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي

(5) عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

بلغ الحجم الكلى لاصدرات شهادات شهامة 8795.63 مليون جنيه في 3 اغسطس 2010 ، حيث بلغت نسبة تعامل الاجانب في قطاع البنوك التجارية 0.45% ، و قطاع المؤسسات والصناديق بنسبة 0.13% ، كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 0.58% . بلغ العائد السنوي من واقع السوق لعدة اصدارات ما بين 15 % الى 16% .

فيما بلغ الحجم الكلى لاصدرات شهادات صرح 2154.40 مليون جنيه في نفس الفترة، وحققت نسبة الاجانب في قطاع المؤسسات والصناديق 7.24% ، بينما سجل بنك السودان المركزي ادني نسبة . كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 12.31% .

انخفض مؤشر الخرطوم لسوق الأوراق المالية من 2371.51 في شهر يونيو الي 2365.25 في شهر يوليو 2010م بفارق 6.26 نقطة ، وأنخفضت الأسهم المتداولة في قطاع البنوك من 87506544 في يونيو الي 6434083 في شهر يوليو . وارتفعت الأسهم المتداولة من 191015 الي 539215 سهماً ، في حين ارتفع حجم التداول في عدد الصكوك من 157811355.20 الي 173189281.77 صكاً وارتفعت العقود المنفذه من 646 في أبريل إلى 756 عقداً في يوليو. وأهم القطاعات المدرجة : البنوك، التأمين، القطاع التجاري ، القطاع الصناعي ، القطاع الزراعي، قطاع الصناديق ، قطاع الشهادات ، قطاع الاتصالات ، القطاعات الأخرى. يلاحظ ارتفاع الوعي باهمية الاوراق المالية كاسهم وسندات لدى قطاع كبير من المتعاملين يشمل بنوك وشركات وافراد، ومع تطبيق التقنية الحديثة للتداول فى سوق الخرطوم للاوراق المالية يمكن ان تتطور بورصة الخرطوم لتصبح احد اهم مواعين الادخار فى البلاد .

منحنى العائد على الادوات الاستثمارية

منحنيات العائد على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك:-

1/ العائد بسعر السوق:- متوسط العائد المرجح علي الورقة المالية علي حسب الاسعار السائدة في السوق .

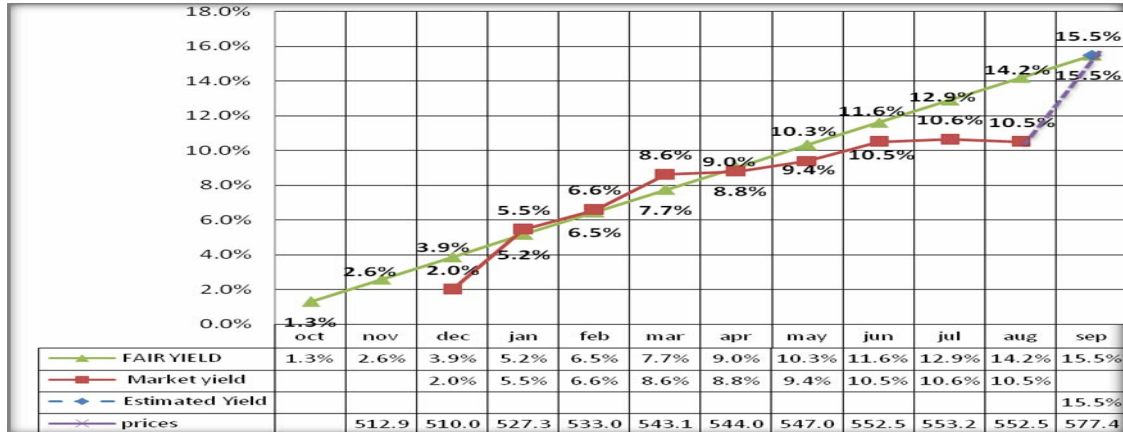
2/ العائد بالقيمة العادلة: يمثل متوسط العائد المتوقع للورقة المالية من واقع نشرة الاصدار

3/ العائد المتوقع :- ويمثل الفرق ما بين متوسط العائد المتوقع ومتوسط عائد الشهادة بسعر السوق مقسوما علي ماتبعي

من عمر الشهادة ويتم استخدام الناتج في ايجاد عائد الورقة المتوقع في الفترات المتبقية من عمرها .

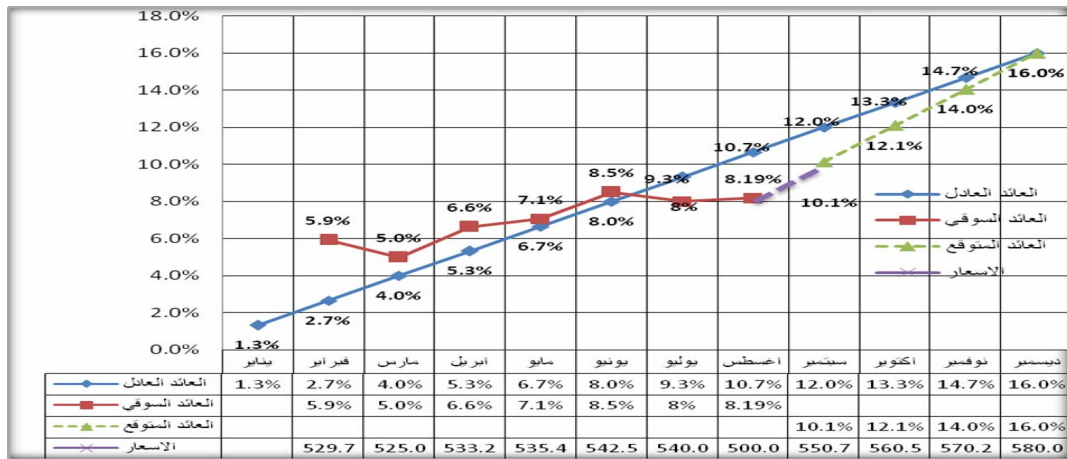
1/ منحنى العائد علي شهادات شهامة:-

شكل رقم (3) منحنى العائد علي شهادات شهامة 43 اصدار 2009/10/1



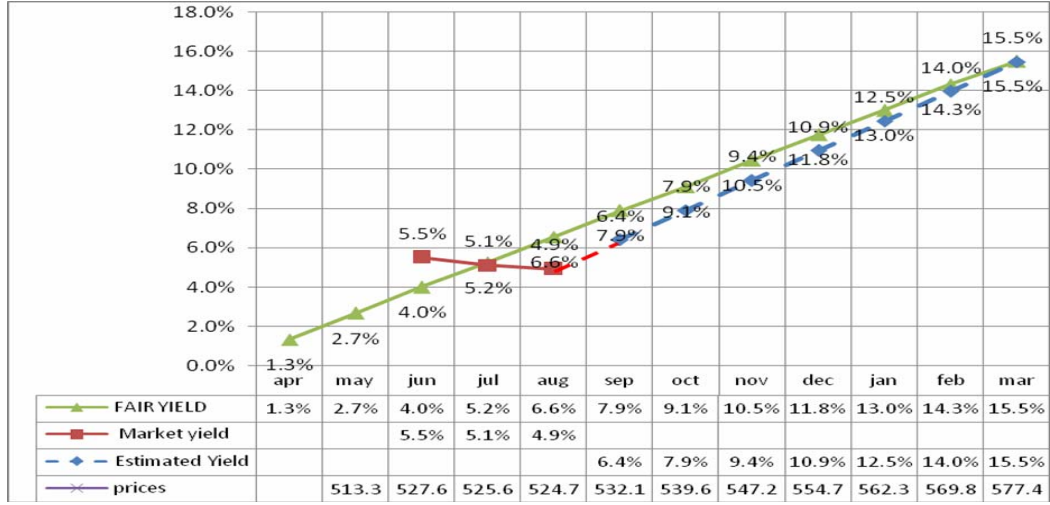
بدأت الشهادة 43 بمعدل عائد للقيمة السوقية اقل من القيمة العادلة بـ 0.6% ثم عاودت الارتفاع لتحقيق عوائد اعلي من القيمة العادلة بمعدلات متزايدة حتي شهر مارس 2010م ثم معدلات متناقصة في شهر ابريل ، وفي شهر يونيو بلغ عائد الشهادة في المتوسط 10.4% بسعر السوق و10.3% بالسعر العادل. منذ يونيو وحتى الان تلاحظ هبوط العائد بسعر السوق عنه بالسعر العادل ليصبح الفرق بين العائد بسعر السوق والعائد بالسعر العادل في اغسطس حوالي 3.7% ويعزي ذلك لاقتراب تاريخ تصفية الشهادة بنهاية سبتمبر حيث يعكس ذلك توقعات المستثمرين للعائد النهائي للشهادة في حدود 12% خاصة ان العائد النهائي للاوراق التي تمت تصفيتها في الاونة الاخيرة تراوح ما بين 12-13%

شكل رقم (4) منحني العائد علي شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1



حققت الشهادة 44 معدل عائد عالي عند تداولها في السوق لأول مرة حوالي 6% ثم انخفض معدل العائد في شهر ابريل 2010م وعاود الارتفاع في شهر مايو، وشهد شهر يوليو ارتفاع طفيف في اسعار الشهادات مقارنة بمايو ادي الي تطابق معدل العائد بسعر السوق مع معدل العائد بالسعر العادل. وشهدت الفترة انخفاض في معدل الطلب وقد يعزي ذلك الي بدء ترتيبات الاصدار الجديدة في 2010/8/1. بلغ الفرق بين العائد بالسعر العادل والعائد بسعر السوق حوالي 2.5% مما يعكس تباطؤ الطلب علي الشهادة والذي قد يعزي بصورة كبيرة الي تحول المستثمرين من السوق الثانوي الي السوق الاولي والذي يشهد اصدارات جديدة في هذا التوقيت.

شكل رقم (5) منحني العائد علي شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1

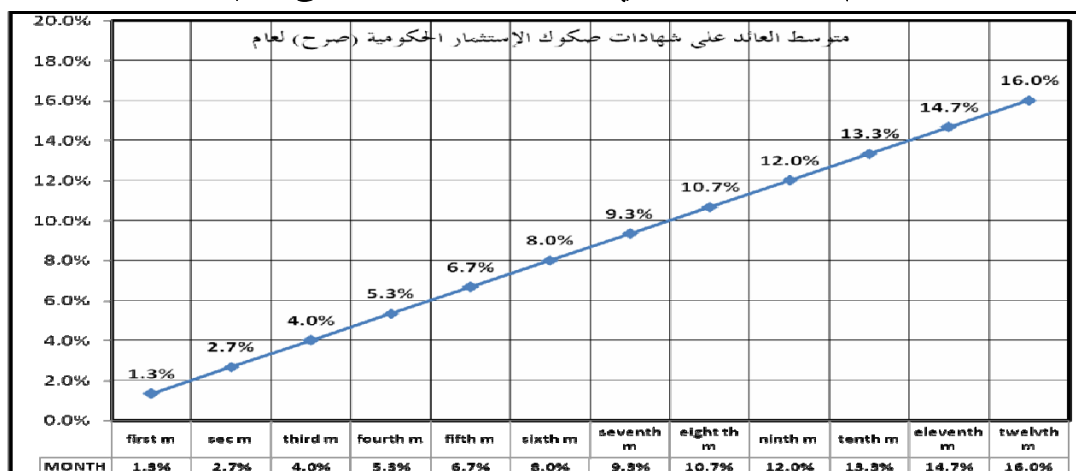


حققت الشهادة 45 معدل عائد 3.16% في شهر يونيو 2010م (بعد شهرين من طرحها في السوق) ثم واصلت الارتفاع حتي وصلت 5% في شهر يوليو وهو معدل عائد يفوق القيمة العادلة للشهادة بـ 1% ويعزي ذلك الي تزايد الطلب علي الشهادة وقد شهدت اعلي معدلات تداول مقارنة بالشهادات الاخرى، واصل معدل العائد بسعر السوق الانخفاض ايضا في شهر اغسطس حتي بلغ ادنى من العائد بالسعر العادل بجوالي 1.5% وهو يعكس تراجع الطلب علي كل الشهادات بالسوق الثانوي وذلك لتزامنه مع الاصدار الجديد .

يتوقع ان تحقق الشهادة 43 عائداً قدره 15.5% عندما يحل اجلها ، وبلغ الانحراف المعياري 3.59 وهذا يعنى تذبذب العائد الشهري مقارنة بالشهادات الاخرى (high volatility) ، فبالرغم من امكانية تحقيق الشهادة 44 لعائد قدره 16% بانتهاء اجل الشهادة الا ان تذبذبات العائد (الناجمة عن التغييرات في اسعار السوق) لهذه الشهادة كانت اقل بانحراف معياري قدره 2.8 ، اما الشهادة 45 فقد كانت اكثر تغيراً في العائد حيث يتوقع ان تحقق 15.5% بانحراف معياري قدره 3.68.

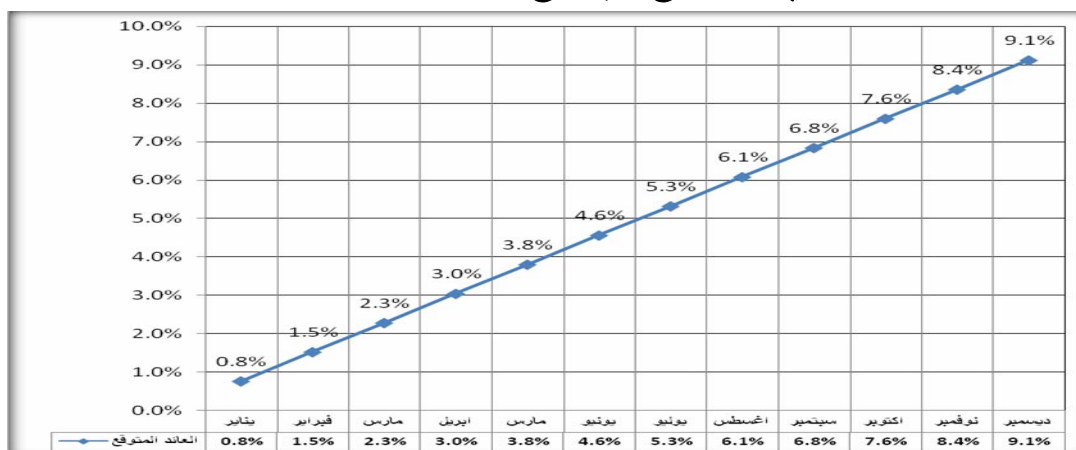
2 / منحنى العائد على صكوك الإستثمار الحكومية

شكل رقم (6) متوسط العائد على صكوك الاستثمار الحكومية (صريح) للعام 2010



يعتبر العائد على الصكوك في المتوسط ثابت في حدود الـ 16% كما ان تداولها في السوق يتم تقييمها بالقيمة الاسمية وهذا لا يعكس القيمة العادلة للاصدارات المختلفة. وتعتبر صكوك الاستثمار الحكومية مصدر هام لتمويل الخزنة العامة للدولة واحد اهم الاوعية الادخارية التي يتوقع ان تتطور مستقبلاً وتصبح جاذبة للعديد من المستثمرين داخلياً وخارجياً لاستقرار العائد .

شكل رقم (7) منحنى العائد المتوقع على الودائع الاستثمارية بالبنوك للعام 2010



من المتوقع ان يبلغ متوسط العائد على الودائع الاستثمارية 9.1% بنهاية العام 2010 وفق البيانات التقديرية، يفضل كثير من المتعاملين ايداع مدخراتهم كوديعة استثمارية وذلك لامكانية الحصول على تمويل من البنوك واصدار خطابات الضمان او الحصول على تسهيلات في عمليات الاعتمادات المستندية او العمليات الخارجية بشكل عام، من المتوقع ان يبلغ العائد الكلي المرجح لكل الاوعية الاستثمارية بنهاية العام 2010م حوالى 12.7% .

جدول رقم (3) اوزان الاوعية الادخارية

الوزن النسبي	القيمة (بملايين الجنيهات)	اسم الوعاء الادخاري
45%	8,581.6	الودائع الاستثمارية بالبنوك
44%	8,280.12	شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)
11%	2,116.7	شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)
100%	18,978.42	الاجمالي

(6) موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تحسن الموقف الكلى لميزان المدفوعات بسبب ارتفاع اسعار البترول عالمياً ، كذلك تحسن اداء الصادرات غير البترولية بشكل كبير ومن المتوقع ان تساهم الصادرات غير البترولية بنسبة اكبر في الصادرات الكلية بنهاية العام 2010م خاصة مع اقتراب موسم الهدي وارتفاع الطلب على اللحوم السودانية بالاسواق العربية بالاضافة للتوسع في صادر الايثانول والذهب. حيث بلغ اجمالى الصادرات لشهر يونيو 2010م حوالى 620 مليون دولار منها 567 مليون دولار صادرات بترولية و 53 مليون دولار صادرات غير بترولية فيما بلغت قيمة الواردات 881 مليون دولار ليصبح العجز فى الميزان التجارى لشهر يونيو -612 مليون دولار .

أسعار الذهب:

شهدت أسعار الذهب السودانية خلال شهر يوليو 2010م إنخفاضاً طفيفاً مقارنة بشهر يونيو ، حيث سجل سعر الجرام من خام الذهب السودانى حوالى(39.4) دولار مقارنة بـ 40 دولار فى المتوسط لشهر يونيو. يتوقع ان يسهم التعدين المحلى فى رفع حصيلة البلاد من عائدات الذهب وذلك يتطلب تضافر الجهود من السلطات المحلية لتنظيم وتقييد تعدين الذهب .

والله الموفق ،،

إدارة البحوث والتنمية